الأمم المتحدة S/2013/757

مجلس الأمن

Distr.: General
17 December 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وهو يغطي التطورات الرئيسية التي استجدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/581)، بما في ذلك الأمور المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الوطنية المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بولايتها. ويتضمن التقرير أيضا آخر المستجدات بشأن إعادة تشكيل البعثة، وخريطة طريق مفصلة لنقل الأنشطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري (انظر المرفق).

ثانيا – التطورات الرئيسية

التطورات السياسية

٢ – في أعقاب الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها حركة ٢٣ مارس قام رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، بجولة في الجزء الشرقي من البلد في الفترة من٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر، كانت هي الأولى منذ حملته الانتخابية في عام ٢٠١١. وقد زار فيها كيسانغاني، وبونيا، وبيني، وبوتيمبو، ولوبيرو، وروتشورو، وغوما، وبوكافو. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ترأس الرئيس اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء في غوما شارك فيه حكام مقاطعات كيفو الشمالية والجنوبية ومانييما وأورينتال. وأبرزت الحكومة، في بيان صدر لاحقا، أن نحو ٠٠٠ ٤ عنصر من عناصر

060114 020114 13-62423 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجماعات المسلحة الراغبين في الاستسلام قد تم تسجيلهم، مع تشديدها على الجهود الجارية لإعادة بسط سلطة الدولة في المناطق التي كانت محتلة سابقا من حركة ٢٣ مارس. وأكدت الحكومة أيضا من جديد التزامها بشن عمليات لتحييد الجماعات المسلحة الأجنبية، وأهمها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوى الديمقراطية المتحالفة.

٣ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع السيد كابيلا مع السيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، في كمبالا، أوغندا. واتفق الرئيسان على طرائق اختتام حوار كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس، وهو ما تحقق في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

٤ - وقبل هذه الأحداث ترأس السيد كابيلا الحفل الختامي للمشاورات الوطنية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر في كينشاسا. وقدم أوبين ميناكو، رئيس الجمعية الوطنية، وليون كينغو وادوندو، رئيس مجلس الشيوخ، تقريرا يتضمن ٦٧٩ توصية بشأن الإصلاحات الأساسية والمبادرات الحكومية الأخرى. وهذه التوصيات كان قد أقرها المندوبون الذين شاركوا في عملية المشاورات التي بدأت رسميا في ٧ أيلول/سبتمبر وعددهم ٨٠٠ مندوب.

٥ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الرئيس كابيلا التوصيات إلى كلا مجلسي البرلمان. وحضر الدورة المشتركة دنيس ساسو نغويو، رئيس الكونغو، ونكوسازانا دلاميمي - زوما، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأعلن السيد كابيلا، في الخطاب الذي ألقاه في الدورة، عن تشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي اليوم نفسه، وقع الرئيس مرسوما بإنشاء لجنة وطنية للمتابعة لرصد تنفيذ التوصيات.

٦ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت السلطات الكونغولية في كينشاسا القبض على فيدل بابالا، نائب أمين عام الحزب المعارض 'حركة تحرير الكونغو' وعضو البرلمان، وذلك استجابة لطلب من المحكمة الجنائية الدولية. واحتجاجا على ذلك قاطعت المجموعة البرلمانية لحركة تحرير الكونغو دورات الجمعية الوطنية في الأسبوع التالي.

التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

إصلاح قطاع الأمن

٧ - تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بوسائل منها إنشاء قوة الرد السريع. وقدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التدريب والدعم التوجيهي لما مجموعه ٤٧ مدربا

من مدربي الجيش الكونغولي يشكلون جزءا من مركز التدريب التكتيكي في كيسانغاني. والبعثة في المراحل الأخيرة أيضا من إعداد فريق تدريبي لدعم تدريب وتوجيه مدربي القوات المسلحة الكونغولية.

٨ - وواصلت البعثة الدعوة إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون لبرامج قطاع الدفاع. وهذا القانون سيحدد استراتيجية وأولويات دفاع وطنية، بما في ذلك الموارد والأطر الزمنية.

٩ - أما قانون برامج إصلاح قطاع الشرطة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ الذي يستغرق تطبيقه خمس سنوات فقد اعتمده مجلس الشيوخ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر وأحيل لاحقا إلى الجمعية الوطنية. ويوفر هذا القانون الإطار القانوني لتنفيذ أنشطة الإصلاح ووضع الميزانية السنوية لإصلاحات قطاع الشرطة. وتشمل أنشطة الإصلاح ذات الأولوية وضع معايير للتجنيد والترقية، وجداول المرتبات، وترتيبات التقاعد الخاصة بضباط الشرطة. وأعدت، بدعم من البعثة، مشاريع مراسيم لتنظيم وعمل مفوضيات الشرطة في المقاطعات، ووحدات الشرطة في الأقاليم والمحليات، وكذلك المفتشية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية.

توطيد سلطة الدولة

١٠ - بدأت السلطات المركزية وسلطات المقاطعات، بانتهاء تمرد حركة ٢٣ مارس، في اتخاذ خطوات لإعادة بسط سلطة الدولة في المناطق التي كانت تلك الجماعة المسلحة تسيطر عليها سابقا. وأعاد حاكم كيفو الشمالية نشر إدارة روتشورو الإقليمية ورؤساء الدوائر. وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر كان قد تم نقل ٨٥٠ تقريبا من ضباط الشرطة إلى إقليمي روتشورو ونييرانغونغو بدعم من البعثة، بينما نُقل ثلاثة قضاة ليعيدوا فتح محكمة السلام في روتشورو. وتساعد البعثة السلطات المحلية في إجراء تقدير للاحتياجات. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، ترأس نائب حاكم كيفو الشمالية إعادة افتتاح موقع بوناغانا الحدودي الذي كان مغلقا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وحضر حاكم مقاطعة كاسيسي الأوغندي ذلك الحدث. ولاحقا، نُقل ٦٣ من أفراد شرطة الحدود إلى المواقع الحدودية في منطقة بوناغانا.

١١ - واعتمدت الحكومة، أثناء جلستها الاستثنائية في ١ كانون الأول/ديسمبر في غوما، برنامجا للطوارئ يمثل حداً أدنى لكي ينفذ على الفور، يغطي الاحتياجات الإنسانية والخدمات الأساسية والزراعة والعدل والمصالحة بين القبائل، وذلك في ضوء الحالة الماسة في بعض مناطق كيفو الشمالية.

تحقيق اللامركزية

١٢ - أكد السيد كابيلا، في خطابه الذي ألقاه في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، على ضرورة التنفيذ التدريجي للأحكام الدستورية بشأن التقسيم الإقليمي لمقاطعات البلد البالغ مجموعها ١١ إلى ٢٦ مقاطعة، وتعهد بإنجاز الإطار القانوني لعملية تحقيق اللامركزية. وعقدت الحكومة حلقة عمل وطنية من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر لإقرار خريطة الطريق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ التي تبين الخطوات الرامية إلى نقل الموارد المالية ونقل الموظفين الإداريين من الحكومة المركزية إلى إدارات المقاطعات والأقاليم، بما في ذلك الانتهاء من وضع الإطار القانوني ومن نقل الموارد. واختتمت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر حملة توعية وطنية بشأن عملية تحقيق اللامركزية.

الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك الإصلاحات المالية

١٣ - اتخذت الحكومة خطوات إضافية لزيادة إصلاحات الحكم. ففي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الوزراء تشريعا يحدد معايير محاسبية لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي للماليات العامة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس القانون المنشئ للمجلس الوطني للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيوفر المجلس منتدى لعرض آراء المجتمع المدني بشأن سياسات الحكومة، إلى جانب عمله بمثابة هيئة فنية واستشارية للرئيس والحكومة والبرلمان.

١٤ - وكان صدور قانون المحكمة الدستورية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر معلما رئيسيا فيما يتعلق بإنشاء المحاكم العليا الثلاث المنصوص عليها في دستور عام ٢٠٠٦. وستبت المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والمعاهدات؛ وستفصل في المنازعات الانتخابية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية، وستكون بمثابة صاحبة الولاية القضائية فيما يتعلق بمقاضاة الرئيس ورئيس الوزراء.

المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية

١٥ - إضافة إلى إعلان الرئيس عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم أعضاء من المعارضة وممثلين عن المجتمع المدني، كانت هناك بوادر مصالحة تجاه المعارضة السياسية. ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أزيلت حواجز الشرطة حول منزل إتيان تشيسكيدي، زعيم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، التي كانت قد أقيمت في أعقاب انتخابات عام ٢٠١١. وأعقبت ذلك زيارة من مستشار السيد كابيلا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر استُخدمت الرأفة مع سجناء معينين، خففت أحكام الإعدام

وقللت عقوبات آخرين، من بينهم بعض أعضاء المعارضة. و لم يشمل ذلك جرائم من قبيل الخيانة العظمى، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العنف الجنسي.

١٦ - واتخذت خطوات إضافية صوب إحياء العملية الانتخابية. واستمرت قواعد إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة باعتماد قواعد إجرائية جديدة وتعيين مديرين على جميع المستويات. وبدأت تلك اللجنة مشاورات مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بشأن خريطة الطريق الانتخابية المقترحة للحصول على آرائهم بشأن التسلسل المتوخى لعمليات الاقتراع والأطر الزمنية. وتقترح خريطة الطريق إجراء انتخابات محلية وبلدية في نهاية عام ٢٠١٤ وبداية عام ٢٠١٥ تعقبها انتخابات المقاطعات والانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٧ - أدت العمليات القوية التي قامت بها القوات المسلحة الكونغولية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى هزيمة حركة ٢٣ مارس عسكريا وانتهاء تمردها. وفي أعقاب مناوشات على نطاق منخفض في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، اندلع قتال شديد بين القوات المسلحة الكونغولية والحركة على مقربة من كيبومبا، شمال غوما، وأدت الهجمات المباشرة التي شنتها الحركة على المدنيين إلى رد البعثة عليها بقوة وإلى قيامها بدعم القوات المسلحة الكونغولية في حماية المدنيين في المنطقة. وسرعان ما سيطرت القوات المسلحة الكونغولية على المواقع الاستراتيجية لحركة ٢٣ مارس، بدعم من لواء التدخل التابع للبعثة.

١٨ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، احتجت رواندا على إطلاق قذائف من الأراضي الكونغولية على منطقة روبافو في رواندا، مما أدى إلى مقتل اثنين من المدنيين وإصابة ١٠ أشخاص. وقد دفع هذا الحادث ممثلي الخاص إلى أن يطلب من آلية التحقيق المشتركة الموسعة التحقيق في الادعاءات. وما زال التحقيق جارياً. وقد سافر ممثلي الخاص أيضا إلى كيغالي ليحث حكومة رواندا على عدم القيام بأي عمل انتقامي ريثما تظهر نتيجة التحقيقات.

١٩ - وواصلت القوات المسلحة الكونغولية اجراءاتها القوية ضد حركة ٢٣ مارس في الأيام التالية. وفي أعقاب قتال شديد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استعادت تلك القوات السيطرة على كل من كيوانجا وروتشورو، اللتين كانت الحركة تحتلهما، وتوالت بعد ذلك سيطرتها على رومانغابو وبوناغانا الواقعتين بالقرب من الحدود الأوغندية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بتقهقر الحركة إلى مبوزي وتشاشترو ورونيوني. ورغم حدوث بعض عمليات

القصف المتفرقة من جانب الحركة على بوناغانا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل فيها مدنيون، استعادت القوات المسلحة الكونغولية سيطرتها على معاقل للحركة في إقليم روتشورو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ما أجبر العناصر المتبقية التابعة للحركة على الفرار، بحيث عبر كثيرون منهم الحدود متجهين إلى أوغندا ورواندا.

٢٠ - وبعد ذلك، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت حركة ٢٣ مارس انتهاء تمردها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي اليوم التالي، أصدرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بيانا أعلنت فيه أن قتالها ضد حركة ٢٣ مارس قد انتهى. ووفقا لما ذكرته السلطات الأوغندية، عبر ١ ٦٠٠ تقريبا من عناصر الحركة، من بينهم قائدها، سلطاني ماكينغا، الحدود إلى أوغندا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢١ - وقبل استسلام الحركة كانت الاشتباكات بين جماعات مسلحة أخرى قد ازدادت في مواقع مختلفة بإقليمي ماسيسي ووواليكالي. وفي ماسيسي، استمرت خلال تلك الفترة الاشتباكات الإثنية بين قبائل الهوندي والهوتو والتيمبو والجماعات المسلحة المتحالفة معها، وهي الرايا موتومبوكي، والنياتورا، والمايي - مايي كيفوافوا. وفي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ذُكر أن سبعة على الأقل من المدنيين قُتلوا أثناء الاشتباكات بين جماعتي الرايا موتومبوكي والنياتورا المسلحتين، بالقرب من نغونغو، التي تقع على بعد ٦٠ كيلو مترا جنوب غربي غوما. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن ١٣ مدنيا، من بينهم امرأتان وخمسة صبية من قبيلة الهوندي، قد قتلوا على يد عناصر جماعة النياتورا في محلة نيامابوكو. وفي واليكالي، واصل تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر ذي سيادة وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، المعروفة أيضا باسم مايي - مايي شيكا، الاشتباكات بينهما في عدد من المناسبات، مما أدى إلى نزوح ما يصل إلى ٠٠٠ ٣ من المدنيين خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي منطقة الشمال الكبير، واصل تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات مايي - مايي المحلية مهاجمة القرى وعمليات اختطاف المدنيين واغتصابهم وقتلهم.

٢٢ - ومنذ انتهاء تمرد حركة ٢٣ مارس، عرضت جماعات مسلحة عديدة في كيفو الشمالية مبادرات على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، التمست فيها إما الاستسلام أو التفاوض. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بيانا صحفيا دعت فيه إلى حوار يقوم فيه الاتحاد الأفريقي بدور الميسر لدى حكومة رواندا، بدلا من العمل العسكري، وأبدى نتابو نتابيري شيكا، زعيم جماعة مايي - مايي شيكا، رغبته في التفاوض واجتمع مع حكومة المقاطعة والبعثة في ١٣ تشرين

الثاني/نوفمبر. واجتمع قرابة ١ ٠٠٠ عنصر من عناصر خمس جماعات مسلحة كونغولية، من بينها التحالف من أجل كونغو حر ذي سيادة وجماعة نياتورا، في بويريمانا في إقليم ماسيسي، ملتمسين الاندماج في القوات المسلحة الكونغولية.

٢٣ - وظل الوضع الأمني في مختلف أنحاء كيفو الجنوبية متقلبا. وفي شابوندا، بعد سلسلة من الاشتباكات مع عناصر رايا موتومبوكي وقعت خلال الفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيطرت القوات المسلحة الكونغولية على أربع قرى في محلية واكابانغو الأولى. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي أعقاب اجتماع الفصيل رايا موكومبوزي في بايانغاما بإقليم شابوندا، أعربت الجماعة علنا عن استعدادها لإلقاء سلاحها ولدعم الحكومة. وحتى الآن، استسلم العديد من زعماء الجماعة السياسيين والعسكريين لسلطات المقاطعات وتجمع من جديد عشرات من مقاتليها في معسكر نيامونيوني.

٢٤ - وواصلت عناصر القوات المسلحة لتحرير رواندا القيام بعمليات نصب كمائن وعمليات نهب أثناء تحركها باتجاه إقليم مونيغا. واستمرت الأنباء التي تفيد بتسلل القوات الوطنية لتحرير بوروندي عبر نقاط عبور شتى في إقليم أوفيرا. وفي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر اشتبكت القوات المسلحة الكونغولية مع القوات الوطنية لتحرير بوروندي في قريتي نانغيرو وروينانا بإقليم أوفيرا، بحيث قتلت خمسة من مقاتلي القوات الوطنية لتحرير بوروندي. وتناقصت أنشطة جماعة مايي - مايي ياكوتومبا مؤقتا بعد أن ترددت أنباء عن قيام نائب قائدها السابق، أبوي مابيغانو، بتكوين جماعة خاصة به، هي الاتحاد المناهض لبلقنة الكونغو - توجينغي كويتيو، التي يقدر قوامها بما يبلغ ٢٠٠ مقاتل.

٢٥ - وفي مانييما، اتسم الوضع الأمني بتزايد وجود جماعات مايي - مايي شتى وعناصر منشقة من القوات المسلحة الكونغولية حول مواقع التعدين الحرفي، لا سيما في إقليمي بونيا وكايلو، مما أفضى إلى نزوح ٦٨ ٠٠٠ على الأقل من المدنيين. وظل السكان الموجودون على طول حدود مانييما مع كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية هدفا لعمليات تجنيد الأطفال، والنهب، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ارتكبتها جماعات مايي - مايي والقوات المسلحة الكونغولية.

٢٦ - وفي كاتانغا، وبعد حملة توعية وعمليات قامت بها القوات المسلحة الكونغولية، استسلم ١ ٣٠٠ من عناصر مايي - مايي للقوات المسلحة الكونغولية، ولكن تسعة أسلحة نارية صالحة للاستخدام هي فقط التي سُلمت. ومن تلك العناصر تم تسريح ١٢٥ طفلا. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، شنت عناصر مايي - مايي هجوما على مستودع ذخيرة فارغ في لوبومباشي. وقد لقي ثلاثة من جماعة مايي - مايي وستة من أفراد القوات المسلحة

الكونغولية مصرعهم. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد اشتباكات مع القوات المسلحة الكونغولية، سيطرت عناصر مايي – مايي كاتا كاتانغا على قريتي بينكولي ومبيانا، الواقعتين على بعد ٩٥ كيلو مترا جنوب مانونو.

٢٧ – وفي مقاطعة أورينتال، تدهور إلى حد ما الوضع الأمني في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، في أويلي السفلى، اختطف أشخاص يُشتبه في أنهم من عناصر جيش الرب للمقاومة ٣٥ مدنيا في ثلاث قرى مختلفة بإقليم آنغو ثم أُطلق سراحهم بعد عمليات قامت بها القوات المسلحة الكونغولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وصل إلى أوبالا أكثر من ١٠ ٠٠٠ من المدنيين النازحين نتيجة للاشتباكات بين تلك القوات وجماعة ميليشيا يقودها ''العقيد'' توماس ميساندو في حديقة لومامي.

٢٨ – وظل الوضع الأمني في إيتوري متقلبا، لا سيما في إيرومو الجنوبية. فبعد أشهر من القتال مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، سيطرت القوات المسلحة الكونغولية، بدعم لوجستي من البعثة، على معاقل قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في محلية واليندو بيندي، بما في ذلك غيتي وأفيبا. غير أن عناصر من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري واصلت شن هجمات مضادة متفرقة. وأدى القتال منذ آب/أغسطس إلى نزوح زهاء ١٨٠ ٠٠٠ من المدنيين، فضلا عن مقتل ٨٣ مدنيا فيما يُزعم.

الحالة الإنسانية

٢٩ – ما زالت الحالة الإنسانية مثار قلق. فعدد المشردين داخليا يقدر بما يبلغ ٢,٧ مليون شخص، بعد أن كان عددهم ٢,٦ مليون شخص حسبما ذكرت في تقريري السابق. وبينما زادت أعداد المشردين داخليا في مقاطعات كيفو الشمالية ومانييما وأورينتال، تناقصت أعداد المشردين داخليا إلى حد ما في كيفو الجنوبية وكاتانغا. وأجبر القتال بين القوات المسلحة الكونغولية وجماعة ٢٣ آذار/مارس في إقليم روتشورو، في كيفو الشمالية، وأنشطة جماعات مسلحة أخرى في مقاطعة أورينتال، آلافا إضافيين من الكونغوليين على التماس اللجوء عبر الحدود في أوغندا ورواندا المجاورتين. وتستضيف أوغندا حتى الآن قرابة ١٥٣ ٠٠٠ شخص، بينما تستضيف رواندا ٧٣ ٠٠٠ شخص تقريبا، كثيرون منهم تساعدهم الأمم المتحدة والشركاء العاملون في المجال الإنساني.

٣٠ – وبعد انتهاء تمرد حركة ٣٥ آذار/مارس بدأ المشردون داخليا واللاجئون الكونغوليون في العودة، بصفة رئيسية إلى أقاليم روتشورو ونييراغونغو وبيني، بما في ذلك عن طريق عمليات العودة التي تقودها الحكومة. وظلت الاحتياجات الإنسانية، وخاصة إلى

الغذاء والخدمات الصحية والمأوى والحماية، مرتفعة بالنسبة للأشخاص العائدين الذين يعاودون اندماجهم في قرى لا تقل هشاشة.

٣١ - وواصلت الأمم المتحدة والشركاء العاملون في المجال الإنساني تقديم المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك لأكثر من ٠٠٠ ٤٥ من لاجئي أفريقيا الوسطى الذين كانوا قد لاذوا بالفرار في أعقاب الانقلاب الذي قامت به حركة آذار/مارس في عام ٢٠١٣. والنداء الإنساني من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠١٣، الذي كان الهدف منه هو جمع مبلغ يقدر بـ ٨٩٢ مليون دولار، لم تتم تغطيته إلا بنسبة قدرها ٦٣ في المائة، أي بتمويل قدره ٥٦٣ مليون دولار، حتى ٢ كانون الأول/ديسمبر. ونتيجة لنقص التمويل، اضطرت بعض المنظمات إلى إعادة هيكلة أنفسها وإغلاق بعض المكاتب الفرعية، مما قلل من نطاق توافر المساعدة الإنسانية المطلوبة.

التطورات الاقتصادية

٣٢ - على الرغم من استقرار الاقتصاد الكلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية نسبيا، ظلت أوضاع السكان المعيشية مزعزعة. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/2013/670)، قدم رئيس الوزراء، ماتاتا بونيو، إلى الجمعية الوطنية مشروع ميزانية عام ٢٠١٤ وقيمتها ٦١١,٨ ٧ بليون فرنك كونغولي (٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة)، أي ما يعادل ٣٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة قدرها ٤,٩ في المائة مقارنة بميزانية عام ٢٠١٣. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت الحكومة اتفاقا مع حكومة جنوب أفريقيا لتطوير مشروع شلال إنغا الكبير لتوليد الطاقة الكهرمائية، وهو أحد أكبر مشاريع الطاقة الكهرمائية في العالم.

التطورات الإقليمية

٣٣ - لم تتحقق إقامة حفل توقيع اتفاق سلام بين حركة ٢٣ مارس وجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي كان من المخطط إقامته في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في عنتيبي بواسطة التيسير الأوغندي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وذلك بعد أن رفضت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توقع الاتفاق. وأعلن لامبرت ميندي، وزير الاتصالات والناطق باسم الحكومة، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر أن توقيع اتفاق لم يعد أمرا مجديا لأن حركة ٢٣ مارس لم يعد لها وجود. غير أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أكدت مرة أخرى، في رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر حكومة جمهورية الكونغو

الديمقراطية استعدادها لتوقيع وثيقة تضع خاتمة سياسية لحوار كمبالا، وتقر رسميا بانتهاء تمرد حركة ٢٣ مارس وتسوي المسائل المتعلقة بتجميع أفرادها ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأشارت الحكومة أيضا إلى أنها ستلتزم بالأحكام المتفق عليها من قبل مع الحركة أثناء المحادثات في كمبالا، بما في ذلك منح عفو، إلا لأولئك المشتبه في ارتكابهم أعمالا تشكل جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي.

٣٤ - وأشارت حكومة أوغندا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى أنه لن يكون بوسعها، تسليم عناصر حركة ٢٣ مارس الموجودين في أوغندا إلى السلطات الكونغولية ريثما تختتم محادثات كمبالا.

٣٥ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اختُتم حوار كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادة حركة ٢٣ مارس من خلال توقيع الطرفين في نيروبي، كينيا، على إعلانات، وبإصدار السيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، والسيدة جويس باندا، رئيسة ملاوي، بصفة الأول رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبصفة الثانية رئيسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بيانا ختاميا. وكان ممثلي الخاص ومبعوثتي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، عاملين مع مبعوثي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، على اتصال وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا بهدف تيسير التوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض.

ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

حماية المدنيين

٣٦ - ظل انعدام الأمن والنزاع يؤثران على السكان المدنيين على نطاق واسع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، سجلت مجموعة الحماية التابعة للأمم المتحدة ٥١٥ ٩ حادثا في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأورينتال، حيث أُوفدت ستة أفرقة حماية مشتركة لتقييم الحالة وتحديد احتياجات الحماية. وأثناء تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، تلقت البعثة ٥٠٤ تنبيهات للحماية، كان ٣٥٩ منها في كيفو الشمالية، من خلال شبكات التنبيهات المجتمعية. واستجابة لذلك، نشرت قوات رد سريع وأرسلت دوريات تحقيق، أو أحالت التنبيهات إلى قوات الأمن الوطنية عند الاقتضاء.

نشر البعثة والعمليات التي اضطلعت بها للتصدي للجماعات المسلحة

٣٧ - استمرت البعثة في تسيير دوريات، من بينها دوريات مشتركة مع القوات المسلحة والشرطة الكونغولية في جميع أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكذلك في مقاطعات أورينتال ومانيما وكاتانغا. ودعمت البعثة عددا من عمليات القوات المسلحة الكونغولية لحماية المدنيين في منطقة إيتوري ومقاطعة أورينتال وإقليم أوفيرا في كيفو الجنوبية، فضلا عن عمليات بقيادة كونغولية لطرد حركة ٢٣ مارس من معاقلها المتبقية في إقليم روتشورو.

٣٨ - وخلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت البعثة الدعم اللوجستي للقوات المسلحة الكونغولية في مختلف أنحاء البلد، وشمل ذلك توريد أكثر من ٠٠٠ ٤٦١ كيلوغرام من حصص الإعاشة وأكثر من ٠٠٠ ١٩٠ لتر من الوقود لدعم أكثر من ٠٠٠ ١٤ جندي.

٣٩ - وقد اكتمل نشر لواء التدخل في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بوصول كتيبة المشاة الملاوية المكونة من ٨٥٠ جنديا إلى غوما، وإن كانت بعض المعدات التي تملكها لم تصل بعد.

٤٠ - وقد شارك لواء التدخل في العمليات التي جرى القيام بها بقيادة كونغولية ضد حركة ٢٣ مارس في الفترة من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ودعما لتلك العمليات نُقلت وحدات ووحدات فرعية من البعثة، بلغ مجموع أفرادها ٢٨٠ ١ جنديا، إلى جانب ٩٠٢ من جنود لواء كيفو الشمالية، إلى مونيغي وروويندي وكيوانجا، وذلك لكفالة حماية المدنيين في المنطقة. واشتمل الدعم المقدم من البعثة على قيام قوات برية من لواء التدخل بعمليات قتالية وتقديم مروحيات هجومية وإطلاق نيران المدفعية ومدافع الهاون، فضلا عن تقديم الدعم اللوجستي.

رصد تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة

٤١ - في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثلي الخاص ستة طلبات إلى آلية التحقق المشتركة الموسعة. وشملت تلك الطلبات إجراء تحقيقات في حوادث تقديم دعم عبر الحدود للجماعات المسلحة، والتحقق من مصدر الأسلحة والذخيرة التي اكتُشفت في قاعدة حركة ٢٣ مارس في تشانزو وفي مواقع أخرى. ولم تُعرف بعد نتيجة التحقيقات.

٤٢ - وقد تلقت البعثة، قبل هزيمة حركة ٢٣ مارس، تقارير ذات مصداقية عن عودة عدة مئات من المدنيين من البلدان المجاورة إلى المناطق التي كانت الحركة تسيطر عليها في كيفو الشمالية. ووفقا لتلك التقارير، قامت الحركة بتجنيد بعض العائدين كي تقوم بتدريبهم.

وتلقت البعثة أيضا تقارير مستمرة وذات مصداقية عن تجنيد مقاتلين للحركة في أراض رواندية وأوغندية وعن عمليات إمداد للحركة عبر الحدود. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استعادت البعثة والقوات المسلحة الكونغولية حرية التنقل في المناطق التي كانت الحركة تسيطر عليها سابقا.

٤٣ - ووضعت البعثة خطة للمراقبة الحية لإعطاء الأولوية لرصد نشاط الجماعات المسلحة وحظر الأسلحة، وذلك تحضيرا لنشر نظم جوية غير مسلحة وبدون طيار. وتغطي الخطة محيط دائرة قطرها ١٥٠ كيلومترا من مطار غوما، بما يشمل خيار النقل متى دعت الحاجة إلى ذلك. وقد تم إطلاق أول مركبة جوية غير مسلحة وبدون طيار في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وينبغي بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة في أوائل عام ٢٠١٤، بنشر ما مجموعه خمس مركبات جوية.

الدعم المقدم لإصلاح قطاعي الأمن والشرطة

٤٤ - في تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت البعثة، إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي للمشورة والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزارة الدفاع في وضع اختصاصات للفريق العامل الحكومي وأفرقته الفرعية التقنية البالغ عددها ١٣ المكلفة بمهمة المضي قدما في إصلاح الجيش عبر طائفة من القطاعات مع التركيز على الموارد اللازمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأت البعثتان تتوليان معا رئاسة اجتماعات فريق عامل من الشركاء الدوليين معني بإصلاح قطاع الدفاع.

٤٥ - وفي مجال إصلاح الشرطة، دربت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٢٠ من مفتشي المراجعة التابعين للمفتشية العامة للشرطة، من بينهم ٣٠ امرأة، وذلك في إطار مشروع ترعاه الوكالة الألمانية للتنمية الدولية. وأطلقت شرطة البعثة المرحلة الأولى لتدريب كبار ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية في مقاطعات الكونغو السفلى وكيفو الجنوبية وكاساي - أوكسيدنتال النموذجية الثلاث. واستفاد ما مجموعه ١٢٠ ضابطا من ضباط القيادة من التدريب الذي موّلته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٤٦ - وعلاوة على ذلك، بدأت دورتان للتدريب الأساسي الطويل الأجل أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير. ففي مركز كاسابا للتدريب الكائن في كاتانغا، بدأ ٥٠٠ من طلبة كلية الشرطة، من بينهم ٣٠ امرأة، تدريبهم على الواجبات العامة للشرطة. وبدأ أيضا ٢٦٠ مجندا، من بينهم ٢٧ امرأة، دورة مدتها اثنا عشر شهرا للتدريب على مفهوم الخفارة المجتمعية في مركز كابالاتا للتدريب في مقاطعة أورينتال.

حقوق الإنسان

٤٧ - كانت انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك الناجمة عن أنشطة الجماعات المسلحة، مثار أقصى درجات القلق أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير. فقد ارتُكبت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان على أساس إثني، بما في ذلك انتهاكات نجمت عن تصوُّر تأييد قبائل إثنية محددة لبعض الجماعات المسلحة. وفي إقليمي ماسيسي وروتشورو، بمقاطعة كيفو الشمالية، من المزعوم أن ٢٠ شخصا على الأقل قُتلوا منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر على يد مقاتلي نياتورا. ووقع حادث خطير في لوكي أُعدم فيه بإجراءات موجزة ١٣ مدنيا من الهوندي، من بينهم خمسة أطفال، لتعاونهم المتصور مع جماعة رايا موتومبوكي، المسؤولة عن قتل أفراد من قبيلة الهوتو في المنطقة. وأكدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا مقتل ٣٤ مدنيا على الأقل، من بينهم ٢٠ طفلا، واغتصاب ١٠ نساء على الأقل، وحرق أكثر من ١٨٠ منزلا على يد جماعة مايي - مايي شيكا، خلال الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك بالتحالف مع مقاتلي جماعة رايا موتومبوكي، في إقليم ماسيسي، بمنطقة كيفو الشمالية.

٤٨ - ومنذ ١ تشرين الأول/أكتوبر، استمر تسجيل عدد مرتفع من عمليات الاختطاف التي قامت بها الجماعات المسلحة، مما يؤكد اتجاها ملحوظا منذ نهاية عام ٢٠١٢. ففي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وحدهما، كان مقاتلو جماعة مايي - مايي وتحالف القوى الديمقراطية مسؤولين عن اختطاف ٥١ مدنيا على الأقل في كيفو الشمالية. وأفادت تقارير بأنه في حادث واحد وقع في ليلة ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف أولئك المقاتلون ٢٤ مدنيا في أوبيرا، بإقليم بيني، في مقاطعة كيفو الشمالية.

٤٩ - وأكدت البعثة أيضا حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبها جنود القوات المسلحة الكونغولية أثناء العمليات التي قامت بها لمطاردة الجماعات المسلحة. ففي إيرمو الجنوبية، بمقاطعة أورينتال، قُتل ١٥ مدنيا واغتصبت أربع نساء على الأقل، وتعرّض ٢٥ مدنيا لانتهاكات أخرى لحقهم في السلامة البدنية. وإضافة إلى ذلك، ارتكب جنود القوات المسلحة الكونغولية عمليات نهب وتدمير للممتلكات على نطاق واسع. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في إقليم مانونو، زُعم أن أفرادا من القوات المسلحة الكونغولية قتلوا تسعة أفراد بالغين بتهمة كونهم من مقاتلي مايي - مايي كاتا كاتانغا.

٥٠ - وقد وثقت البعثة انتهاكات لحقوق الإنسان ارتُكبت في سياق القتال المتجدد بين القوات المسلحة الكونغولية وحركة ٢٣ مارس في كيفو الشمالية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وقُتل ١٥ على الأقل من المدنيين، من بينهم ستة أطفال، وأصيب ٣٧ على

الأقل غيرهم، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر نتيجة لنيران مدافع الهاون التي أُطلقت من مواقع حركة ٢٣ مارس في تشانزو على قرى مأهولة بالسكان في إقليم روتشورو. وأُبلغت البعثة أيضا بقتل أربعة على الأقل من المدنيين وبانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان على يد القوات المسلحة الكونغولية في بوناغانا، بإقليم روتشورو، في كيفو الشمالية خلال الفترة من ٧ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في أعقاب إعادة نشرها في المنطقة.

٥١ - وما زالت الحالة في شمال كاتانغا مثار قلق بالغ. فالبعثة تستطيع أن تؤكد، في أعقاب قيامها بسلسلة من البعثات التحقيقية منذ آذار/مارس، قيام جماعة مايي - مايي كاتا كاتانغا بقتل ٥٩ على الأقل من المدنيين؛ واغتصاب ٤٠ امرأة وخمس بنات على الأقل؛ واحتجاز ٢٥٥ على الأقل من المدنيين و/أو اختطافهم؛ وإساءة معاملة أكثر من ٢٠٠ من المدنيين، وتدمير ممتلكات وحتى قرى بأكملها.

٥٢ - وقد أصدرت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بيانا مشتركا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربتا فيه عن القلق بشأن التقارير المقلقة عن اختفاء واغتيال شبان وأطفال في كينشاسا أثناء عملية ليكوفي، أو الضرب بشدة، التي أطلقتها السلطات الكونغولية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لكبح عمليات الجنوح في المدن. وتفيد المعلومات الواردة، التي يجري التحقيق فيها، بمقتل ٢٠ شخصا على الأقل، من بينهم ١٢ طفلا.

٥٣ - وقد بدأت المحاكمة أمام المحكمة العسكرية العاملة في غوما في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بخصوص انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها عمليات اغتصاب جماعي، ارتكبها أفراد من الجيش الكونغولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في مينوفا وحولها. وتجري مقاضاة ٤٠ فردا من أفراد القوات المسلحة الكونغولية، من بينهم خمسة من كبار الضباط ولا تتيح الإجراءات المتخذة بموجب هذه الولاية القضائية العسكرية الاستثنائية تقديم استئنافات لقرارات المحكمة، التي يمكن أن تشمل عقوبة الإعدام، وإن كانت تلك القرارات تخضع لوقف تنفيذها بحكم الأمر الواقع.

العنف الجنسي

٥٤ - سجلت البعثة، حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر، أعمال عنف جنسي ارتُكبت ضد ٧٩ امرأة و ٢٨ صبيّة، على الأقل، في المقاطعات المتضررة بالنزاع. وهذه الأعمال ارتكبتها، فيما يُدّعى، جماعات مسلحة وأفراد من قوات الأمن الوطنية. وقد قدم شركاء اليونيسيف مساعدة متعددة القطاعات لضحايا العنف الجنسي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ومن أولئك الضحايا تلقى ١ ١٢٥ شخصا، من بينهم ٣٥٠ طفلا، رعاية نفسية واجتماعية؛ وتلقى ٩٧٩ شخصا رعاية طبية مجانية، كان من بينهم ٢٢٠ طفلا. وقد تلقى غالبية الضحايا رعاية طبية في غضون ٧٢ ساعة.

٥٥ - وقد زارت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب حواء بانغورا، جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٦ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، واجتمعت مع مسؤولين حكوميين وألقت خطابا أمام مجلس الشيوخ في جلسة خاصة بشأن العنف الجنسي.

حماية الأطفال والنزاع المسلح

٥٦ - وثقت البعثة واليونيسيف وجهات فاعلة أخرى في مجال حماية الأطفال، أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، حالات ١٨١ طفلا (١١ صبيّة و ١٧٠ صبيا) هربوا من قوات وجماعات مسلحة شتى أو انفصوا عنها خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ٦ منهم كانوا دون سن الخامسة عشرة. وتمكنت البعثة من إطلاق سراح ١٦ طفلا كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة من زنزانات احتجاز تابعة لأجهزة المخابرات الوطنية. وكان مما يثير القلق بوجه خاص توثيق وفاة ٦ أطفال نتيجة لفظائع ارتكبتها جماعة مايي - مايي شيكا في لوبيو، كيفو الشمالية، أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد أفضت تلك الفظائع إلى وفاة ٨ أطفال على الأقل وإصابة اثنين واختطاف ٣١.

٥٧ - وقد زارت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ليلى زروقي، جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. واجتمعت مع مسؤولين حكوميين في كينساشا وغوما وروتشورو وبيني لتحديد الخطوات المقبلة صوب تحقيق الامتثال التام لخطة العمل، بما في ذلك إنشاء آلية متابعة على مستوى المقاطعات.

٥٨ - ودرّبت البعثة ٦٤٠ فردا من أفراد الشرطة الوطنية والقوات المسلحة الكونغولية على حماية الأطفال.

مؤسسات العدالة والإصلاحيات

٥٩ - ساعدت البعثة سلطات العدالة العسكرية في إجراء ثلاثة تحقيقات في جرائم جسيمة ارتُكبت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينها جرائم عنف جنسي. ودخلت إحدى خليتين لدعم المقاضاة، أنشئنا من خلال المشروع المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من الاتحاد الأوروبي، طور العمل في كينشاسا أثناء الفترة المستعرضة.

٦٠ - وقدمت البعثة المشورة والدعم للسلطات القضائية العسكرية والمدنية لنشر محاكم متنقلة، مما أسفر عن النظر في ٤٠٦ قضايا وإصدار ٨٤ حكما. وقُدم الدعم أيضا لإجراء ١٥٢ عملية تفتيش قضائي لزنزانات الاحتجاز، مما أدى إلى تسوية وضع ٣٦٥ حالة من

حالات الاحتجاز غير القانوني والإفراج عن ١٠٠ شخص. وقد ساعدت اليونيسيف سلطات القضاء المدني على تدريب ١٦ قاضيا معينا حديثا على إدارة محاكم متخصصة للأطفال في عشر مقاطعات.

٦١ - وأنجزت البعثة عملية مسح لجميع مؤسسات السجون في البلد. وقُدمت النتائج إلى مسؤولي إدارة السجون في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. واكتمل في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر تدريب ١٥٠ ضابطا عسكريا على إدارة السجون. وقامت البعثة أيضا بتنفيذ برامج تدريب أثناء العمل لفائدة ١٨ من مديري السجون و ٣٦ من كتبة السجلات في ١٨ سجنا في كاتانغا وكاساي وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٦٢ - وأنشأت البعثة، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعتي محكمة متنقلتين في سجن ندولو العسكري في كينشاسا لزيادة الوصول إلى العدالة والحد من الاكتظاظ. وبدأت البعثة، بتمويل للمشاريع السريعة الأثر، في تشييد مبنى زنزانات منفصلة في سجن ماكالا المركزي في كينشاسا من أجل السجينات اللائي يوجد لديهن أطفال رضع. وجرى الاضطلاع أيضا بأنشطة لإدرار الدخل بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سجن غوما، وذلك لتييسير إعادة إدماج المحتجزين.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سلّم ما مجموعة ٣٢٣ فردا من أفراد الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية أنفسهم في مخيمات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج التابعة للبعثة، كان من بينهم ٦٨ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ١٣١ من حركة ٢٣ مارس. وبلغ مجموع من جرى استقبالهم في تلك المخيمات ١٤٦ من العناصر الأجنبية، من بينهم ثمانية أطفال مرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة. ومن أولئك، كان ١٧٧ أفرادا كونغوليين في جماعات مسلحة، وكان ٢٨ منهم أطفالا.

٦٤ - وقد توقفت عملية إعادة إدماج مقاتلي حركة ٢٣ مارس الكونغوليين السابقين الموجودين حاليا في مخيم انتقالي في غوما، وكذلك إعادة المقاتلين السابقين من رواندا إلى وطنهم، وذلك نتيجة لتعزيز إجراءات الفحص من قبل الحكومة الكونغولية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير لم تحدث أي عملية إفراج عن مقاتلين مسرّحين من مقاتلي حركة ٢٣ مارس أو إعادتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية. وتؤوي البعثة حاليا ١٤٩ من الفارين من الجماعات المسلحة في المخيم الانتقالي، من بينهم ١٣١ من عناصر حركة ٢٣ مارس.

٦٥ - ولم توافق الحكومة حتى الآن على مشروع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (المرحلة الثالثة)، الذي قُدم إليها في تموز/يوليه. ومن المتوقع أن تتناول هذه الخطة البعيدة المدى عددا من حالات المقاتلين الكونغوليين يقدّر بما يبلغ ٠٠٠ ١٢ حالة (من بينهم ٠٠٠ ٣ من المقاتلين السابقين المتبقين الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم ولكن لم تجر إعادة إدماجهم) و ٦٠٠ ٢ من المقاتلين السابقين الأجانب. وفي الوقت ذاته، أكدت البعثة أن الحكومة نقلت ٠٠٠ ١ من المقاتلين السابقين الكونغوليين من جماعات مسلحة شتى وقد تمت إعادة تجميعهم في بيني وبويريمانا وكانيا روتشينيا في كيفو الشمالية، ونيامونيونيي، في كيفو الجنوبية.

٦٦ - وزادت البعثة من قدرة المخيمات الانتقالية التابعة لها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية كي تستوعب ما يصل إلى ٧٥٠ من المقاتلين السابقين، وذلك لكفالة التأهب لحدوث طفرة في عمليات الاستسلام.

٦٧ - ووضعت البعثة، في أعقاب مشاورات مع الحكومة، حلولا مؤقتة لمعالجة وإسكان ما يصل إلى ٠٠٠ ١ من المقاتلين السابقين في مخيم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ساكي، غرب غوما. وتتضمن التدابير المؤقتة أيضا إيواء ما يصل إلى ٥٠٠ ١ من المقاتلين السابقين في رومانغابو، التي تقع على بُعد ٥٠ كيلومترا شمالي غوما.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٨ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، سلّمت البعثة مستودع ذخيرة جديدا إلى وزارة الدفاع في كيسانغاني بمقاطعة أورينتال. وقد أقيم المجمّع الجديد وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بالسلامة وسيصون ذخائر الجيش الكونغولي المتمركز في المقاطعة.

٦٩ - وقدمت البعثة، في المناطق المتضررة بالنزاع الذي حدث مؤخرا في كيفو الشمالية، مثل تشانزو وكيبومبا وكيباتي، الدعم لإزالة وتدمير ذخائر وأعتدة غير منفجرة على نحو يكفل السلامة البدنية المباشرة للسكان المدنيين العائدين. وفي مقر حركة ٢٣ مارس في تشانزو، عُثر على ١٠ أطنان على الأقل من الذخائر والأسلحة. وأزالت البعثة والسلطات الكونغولية ٢٩٥ ٢ قطعة عتاد غير منفجرة و ٣٧٢ ٤١ قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة في كيفو الشمالية.

التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٧٠ - بادرت البعثة إلى تنفيذ الاستراتيجية الدولية المنقحة لدعم الأمن والاستقرار في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأورينتال. وأجريت تقييمات مشتركة لتحديد المجالات ذات الأولوية ووضع برامج ترمي إلى دعم الحلول المحلية للتراع.

استخراج الموارد الطبيعية وتجارتها

٧١ - أعيقت عملية التحقق من مواقع التعدين الحرفي وأعيق تنفيذ نظام تعقب المعادن في كيفو الشمالية بسبب تزايد انعدام الأمن. وكان هناك عامل آخر أدى إلى الحد من إحراز تقدم في هذا الصدد هو استمرار عدم الاتفاق بشأن استغلال المناجم بين حاملي سندات ملكية مناجم التعدين والتعاونيات التي تمثل عمال المناجم الحرفيين في إقليمي واليكالي وماسيسي.

٧٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت البعثة وزارة المناجم في إجراء عمليات تحقق في مناطق غير متضررة مباشرة بالتراع المسلح. وقد تم التحقق من ثلاثة مواقع تعدين بالقرب من ماتيتي/ناميويا في إقليم مانييما. ويسّرت البعثة أيضا تخطيط عمليات تحقق من مواقع تعدين في كاتانغا يشملها بالفعل نظام التعقب الذي تتولى تنفيذه مبادرات سلسلة إمدادات القصدير التابعة للمعهد الدولي لبحوث القصدير. وتشمل عملية التحقق، التي بدأت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠ موقعا من مواقع التعدين.

رابعا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في سياق عمليات لواء التدخل التابع للبعثة

٧٣ - بينما ظل مستوى التهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجه موظفي الأمم المتحدة وأماكن العمل التابعة لها وعملياتها منخفضا في الجزء الغربي من البلد اختلفت الحالة في الشرق بشكل ملحوظ. ومن الحوادث الأمنية التي تعرض لها أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وعددها ٦٠ حادثا تعرضت البعثة مباشرة لما مجموعه ٣٧ حادثا، سُجل ٢٣ حادثا منها في الشرق. وشملت تلك الحوادث إلقاء الحجارة على مرافق الأمم المتحدة وموظفيها ومركباتها في دونغو بمقاطعة أورينتال؛ ومظاهرة مناهضة للبعثة في أوميزا، ومحاولة لإشعال النار في إحدى مركبات البعثة في دونغو بمقاطعة أورينتال؛ وأربع حالات إلقاء قبض واحتجاز

لموظفين (ثلاثة منهم دوليون وواحد موظف وطني)، وكذلك ١٩ حادث سرقة معدات وممتلكات شخصية تخص أفراد الأمم المتحدة.

٧٤ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت حركة ٢٣ مارس النار على مروحية عسكرية تابعة للأمم المتحدة في منطقة إيشاشا بإقليم روتشورو، في كيفو الشمالية. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت عناصر تابعة للحركة النار على مروحيتين أخريين بالقرب من كيبومبا. وقد عادت المروحيات سالمة إلى غوما في جميع الحالات الثلاث. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استهدفت الحركة فريقا من حفظة السلام التابعين للبعثة في إقليم روتشورو؛ وقُتل ضابط تنزاني.

خامسا - إعادة تشكيل البعثة وخريطة الطريق لنقل المهام

التقييمات المشتركة

٧٥ - في تشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة والحكومة الكونغولية ببعثات تقييم مشتركة لتقييم الحالة الأمنية والإنسانية في ٣٠ من الأقاليم والمحليات بمختلف أنحاء مقاطعات أورينتال وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانييما وكاتانغا. وأكد التقييم أن الحالة الأمنية مزعزعة في تلك المقاطعات، وشمل ذلك حدوث زيادة نسبية في أنشطة جيش الرب للمقاومة في مقاطعة أورينتال، وتزايد أنشطة الجماعات المسلحة في إقليمي ممباسا وإيرومو الجنوبية بمقاطعة إيتوري، فضلا عن أعمال عنف ذات أهداف إثنية، وتزايد أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إقليمي واليكالي وماسيسي.

إعادة تشكيل البعثة في اتجاه الشرق

٧٦ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، بدأت البعثة التخطيط لتعزيز وجود جميع عناصرها في الشرق إلى أقصى حد ممكن لتنفيذ ولايتها.

٧٧ - وكخطوة أولى، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، نُقل نائب ممثلي الخاص المعني بسيادة القانون إلى غوما ليتولى قيادة وجود البعثة في الجزء الشرقي من البلد وليشرف على تنفيذ ولاية البعثة، لا سيما في ما يتعلق بتحقيق الاستقرار وتوفير الحماية للمدنيين. وتجري عملية تقييم لتحديد قدرات البعثة اللازمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك في المكاتب الميدانية الموجودة في المناطق التي ما زالت الجماعات المسلحة تمارس نشاطها فيها.

٧٨ - ومن المتوخى وجود هوائيات في المقاطعات غير المتضررة بالنزاع المسلح، حيث لا تشكل النزاعات المحلية تهديدا للاستقرار الوطني أو الإقليمي ولذا لا تحتاج إلى وجود جنود

البعثة لكفالة وجود وعي بالحالة وقدرة على الإنذار المبكر. وسوف أقدم، في تقريري المقبل، مزيدا من المعلومات عن التقدم المحرز في إعادة تشكيل جميع عناصر البعثة.

نقل المهام

٧٩ - عملا بطلب مجلس الأمن، تم تحديد المهام التي ستنقل من البعثة إلى الفريق القطري. وتعكس المصفوفة المرفقة بهذا التقرير اتفاقا بشأن عدد من الأنشطة من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك مجالات نقل عمليات الإزالة الإنسانية للألغام، والدعم التقني للانتخابات، وبناء القدرات، والعدالة والإصلاحيات.

٨٠ - وستنقل البعثة، في جملة ما ستقوم به، غالبية أنشطتها ذات الصلة بتقديم الدعم في مجال إزالة الألغام إلى فريق الأمم المتحدة القطري. غير أن البعثة ستواصل، كما هو مذكور في تقريري الأخير، القيام، في الأجل القصير، بنشر قدراتها الداخلية في مجال إدارة عمليات التخلص من الأعتدة المتفجرة والذخائر كي توفر حدا أدنى من عمليات الرد السريع وإدارة الذخائر دعما للجهود الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودعما للواء التدخل.

٨١ - وتستند التوصيات المتعلقة بدعم الانتخابات إلى استنتاجات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي زارت كينشاسا من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب توجيه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية طلبا إلى البعثة بتاريخ ٣١ تموز/يوليه لمواصلة الدعم الانتخابي المقدم من الأمم المتحدة.

٨٢ - وقد رأت بعثة التقييم أن استمرار تقديم المساعدة الانتخابية من منظومة الأمم المتحدة ما زال أمرا حاسم الأهمية في دعم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية. ولذا، فقد أوصت بأن تواصل الأمم المتحدة مساعدتها للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من منظور سياسي وتقني وتنسيقي. غير أن ذلك الدعم سيكون متوقفا على إجراء تقييم، في أوائل عام ٢٠١٤، يشير إلى أن مستويات التقدم المحرز في العملية الانتخابية تُعتبر كافية لأن يكون من المعقول توقع إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة في الوقت المناسب.

٨٣ - وفي ما يتعلق بنقل المهام، أوصت بعثة التقييم بنقل الأنشطة الانتخابية من البعثة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وسوف تتوقف الشعبة الانتخابية في البعثة عن أداء وظائفها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وستحل محلها قدرة في مجال بذل المساعي الحميدة الانتخابية لدعم الممثل الخاص للأمين العام في دور بذل المساعي الحميدة الذي يقوم به في ما يتعلق بالعملية الانتخابية.

٨٤ - وأوصت بعثة التقييم بأن يحل محل مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الدورة الانتخابية، الذي توقف تمويله في آذار/مارس ٢٠١٣، مشروع آخر تابع للبرنامج الإنمائي لدعم العملية الانتخابية يغطي الدورة بأكملها. وينبغي أن يبدأ هذا المشروع في أقرب وقت ممكن كي يتسلم طائفة متنوعة من المهام التقنية واللوجستية والتنسيقية التي تقوم بها البعثة حاليا.

٨٥ - وأوصت بعثة التقييم أيضا بأن تنقل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ مهامها الانتخابية في مجالات التوعية والاتصال والإعلام والتربية المدنية والتدريب والتخطيط ورسم الخرائط.

٨٦ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أبلغت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الحكومة، من خلال رسالة، بالعملية الجارية. واقترحت إنشاء فرقة عمل للنقل مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة. وستحدد فرقة العمل المهام الإضافية التي يمكن نقلها إلى الحكومة.

٨٧ - ويعتزم الفريق القطري والبعثة إجراء تقييم استراتيجي للقدرات لتحديد التكاليف الأدق لعملية النقل وتحديد الثغرات المتعلقة بالموارد وذلك بهدف وضع خطة لتعبئة موارد.

تحليل المخاطر والتخفيف منها

٨٨ - سيلزم أن تتوافر لدى فريق الأمم المتحدة القطري، لكي يتولى مهام البعثة، الموارد والقدرات المناسبة. ومن ثم، يمثل عدم وجود موارد وقدرات لتنفيذ تلك المهام تحديا رئيسيا يواجهه الفريق القطري. وجدير بالذكر أن الموارد والقدرات المتاحة للفريق القطري لن تقترب حتى من القدرات المتاحة لعمليات حفظ السلام، سواء من حيث عدد موظفي الدعم اللوجستي أو الدعم الإداري. وعلاوة على ذلك، يعتمد شركاء الأمم المتحدة اعتمادا شديدا على القدرات اللوجستية للبعثة. وخفض وجود البعثة في المناطق غير المتضررة بالنزاع ليس من المرجح أن يخلق تحديات لنقل المهام فحسب بل من المرجح أيضا أن يؤثر على إنجاز البرامج وأن يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية لبرامج الفريق القطري القائمة.

سادسا - ملاحظات

٨٩ - لقد كانت التطورات التي حدثت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إيجابية. وإني أهنئ الحكومة على نجاح الجيش الكونغولي ضد حركة ٢٣ مارس. فقد قاتل الجيش

ببسالة وتصميم، مبديا فعالية أكبر وسلوكا أفضل. وأجبر ذلك الحركة على نبذ تمردها وتحرير مناطق كانت قد احتلتها لمدة تجاوزت ١٦ شهرا. وأدى ذلك أيضا إلى دفع مئات من المقاتلين من جماعات مسلحة أخرى إلى الاستسلام.

٩٠ - وإني أرحب باختتام حوار كمبالا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في نيروبي، الذي جرى فيه التوقيع على إعلانات من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس وعلى بيان ختامي صادر عن السيد موسيفيني والسيدة باندا، بصفة الأول رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبصفة الثانية رئيسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهذه خطوة هامة نحو معالجة أسباب النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ووضع نهاية لمعاناة شعبها. وإني أحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تبدأ التنفيذ بدون إبطاء وأن تتقيد بالتزاماتها. وتقف الأمم المتحدة على استعداد لتيسير عملية التنفيذ حسب الحاجة. وإني أحث أيضا جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية على التقيد بالتزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون بألا تؤوي الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو أعمال إبادة جماعية أو أعمال عدوان، أو الأشخاص الذين يندرجون ضمن نظام جزاءات الأمم المتحدة، وبألا توفر لهم الحماية من أي نوع كان.

٩١ - ومن المهم أن نركز الآن على التصدي للأسباب الجذرية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحث جميع الموقعين على إطار السلام والأمن والتعاون على اغتنام هذه الفرصة لتنفيذ التزاماتهم بموجب الإطار لإرساء سلام واستقرار دائمين في المنطقة.

٩٢ - وإني أثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لما تبذله من جهود لإعادة بسط سلطة الدولة بسرعة في المناطق التي كانت حركة ٢٣ مارس تحتلها سابقا. فهذا أمر بالغ الأهمية للحيلولة دون قيام جماعات مسلحة أخرى باستغلال أي فراغ ينشأ. غير أنه يلزم عمل المزيد إذا كان المراد أن تكون هذه المكاسب لا رجعة فيها. وسيكون من الضروري وضع برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمكنه أن يدعم جهودا أوسع نطاقا لإعادة الإعمار؛ وأن يواصل التوسع في أنشطة إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار للمجتمعات المحلية؛ وأن يعدّ لعودة اللاجئين والمشردين؛ وأن يكافح الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة. وستركز البعثة ويركز الفريق القطري تركيزا إضافيا على دعم الحكومة في هذا الصدد.

٩٣ - وينبغي ألا ننسى أن ثمة جماعات مسلحة أخرى ما زالت تهدد شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زالت تُرتكب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، من بينها عمليات قتل وعمليات اختطاف وعمليات اغتصاب ذات أهداف إثنية. وإني أرحب بالتزام

الرئيس جوزيف كابيلا بمعالجة أمر هذه الجماعات المسلحة. وسيلزم نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم كجزء من برنامج وطني، بينما سيلزم إيجاد حلول طويلة الأجل بخصوص منع المقاتلين السابقين من حمل السلاح مرة أخرى.

٩٤ - ويجب التعرف على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإخضاعهم للمساءلة. ولا مكان للإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي العنف الجنسي في النزاع بصرف النظر عن انتماءاتهم. ولئن كنت أرحب بتوجيه اتهامات مؤخرا إلى ٤٠ جنديا من جنود القوات المسلحة الكونغولية، فإن القلق يساورني بشأن الإجراءات المتخذة في إطار هذه الولاية القضائية العسكرية، التي لا تتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بالحق في الحصول على محاكمة عادلة.

٩٥ - وتشجعني أيضا الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة للوفاء بالالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمقتضى إطار السلام والأمن والتعاون. وأشجع السيد كابيلا والحكومة على الحفاظ على هذا الزخم واتخاذ مزيد من الخطوات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بالمضي قدما في إجراء الإصلاحات الرئيسية، لا سيما تلك الرامية إلى تحقيق تحسن دائم في الأوضاع الأمنية والمعيشية للسكان. وستلزم ممارسة الإرادة السياسية والقيادة القوية كي يتحقق ذلك، بالبناء على إنجازات الحوار الوطني.

٩٦ - وإني أرحب بالتقدم المحرز حتى الآن لزيادة إصلاح الجيش وأدعو الحكومة إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون البرامج لإصلاح قطاع الدفاع، الذي سيوفر إطارا لهذه العملية الهامة. إذ يظل القيام على وجه السرعة بإنشاء قوة رد سريع، ستتولى تدريجيا بعض مسؤوليات البعثة في ما يتعلق بأمن المدنيين وحمايتهم، يمثل أولوية أساسية.

٩٧ - ولقد أثبتت التطورات التي حدثت مؤخرا أن لواء التدخل التابع للبعثة هو أداة فعالة في إطار استراتيجية سياسية أوسع نطاقا. فقد أدى دورا هاما في نجاح العمليات التي جرى القيام بها بقيادة القوات المسلحة الكونغولية ضد حركة ٢٣ مارس. ولكن ذلك لم يكن ليتسنى بدون المشاركة القوية من قوة البعثة بأكملها، ومن البعثة ككل، في محاولة لحماية المدنيين.

٩٨ - وقد حددت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري عددا من المهام التي يجب نقلها إلى الفريق القطري. وهذا سيتيح للبعثة أن تركز على مسؤولياتها الأساسية، ومن بينها حماية المدنيين ودور بذل المساعي الحميدة الذي تقوم به دعما للحكومة في تنفيذ جميع التزاماتها الوطنية بمقتضى إطار السلام والأمن والتعاون. وسيتحقق نقل المهام تدريجيا لكفالة تقديم الدعم الكامل من أصحاب المصلحة وإشراكهم في العملية. وسيحتاج فريق الأمم المتحدة

القطري إلى قدرات وموارد كي ينفذ هذه المهام الجديدة. وإني أدعو المجتمع الدولي إلى معالجة أي ثغرات.

٩٩ - وأود أن أشيد بالجهود الثابتة التي يبذلها ممثلي الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة، مارتن كوبلر، ومبعوثتي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، ماري روبنسون، إلى جانب المبعوثين الإقليميين الآخرين، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لدعم عملية السلام. وأود أيضا أن أعرب عن شكري لجميع أفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لما يبذلونه من جهود لا تكل ولشجاعتهم وتصميمهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأود أن أشيد على وجه الخصوص بالوحدة التنزانية، التي فقدت أحد حفظة السلام خلال عمليات حماية المدنيين في كيوانجا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأعرب عن تقديري أيضا لجميع البلدان المساهمة بعسكريين وأفراد شرطة في البعثة وللبلدان المانحة وللمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وللمنظمات غير الحكومية التي واصلت تقديم دعم لا يقدّر بثمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

مرفق

نقل المهام من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري

أهداف البعثة	المهام التي ستنقل إلى فريق الأمم المتحدة القطري	الجهة التي ستتولى المهام	الحالة الراهنة	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٤	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٥	عملية النقل
١ – حماية المدنيين						
١-١ حقوق الإنسان	تقديم التدريب في مجالات حقوق الإنسان وبناء المؤسسات والتوعية لفائدة الجهات الفاعلة التابعة للدولة، بما فيها قوات الأمن الوطنية	مفوضية حقوق الإنسان	تم النقل			يجري تنفيذ أنشطة من قبل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم مالي من مكتب المفوضية في جنيف
١-٢ الأطفال المتضررون بالنزاع المسلح	دعم الحكومة في تنفيذ خطة العمل لمنع ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة وكذلك الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الطفل في المناطق المتضررة بالنزاع المسلح	اليونيسيف	سيبدأ النقل	×		ستنقل البعثة الأنشطة التنسيقية الداعمة لخطة العمل في المناطق غير المتضررة بالنزاع المسلح إلى اليونيسيف
١-٣ العنف الجنسي	تنسيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني في المناطق غير المتضررة بالنزاع المسلح	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	النقل جار		×	نقل هذه المهمة جار ومن المتوقع اكتماله في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتم التوقيع على مشروع لدعم تنسيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل الخطوات التالية وضع الصيغة النهائية للترتيبات في الربع الأول من عام ٢٠١٤ وصرف الأموال لهذا المشروع. وفي الوقت ذاته، تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم التقني والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات (الحواسيب وغيرها من المعدات) لوزارة الشؤون الجنسانية في ما يتعلق بتنسيق الأنشطة ذات الصلة بالعنف الجنسي والجنساني. وتقدم اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان دعما تنسيقيا في المناطق التي لا يوجد فيها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجود على مستوى المقاطعات
١-٤ الأعمال المتعلقة بالألغام	أ – الإزالة الإنسانية للألغام	دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام	النقل جار	×		نقل جميع المهام المتعلقة بإزالة الألغام إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام جار ومن المتوقع أن يكتمل بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. أما مهمة

أهداف البعثة	المهام التي ستنقل إلى فريق الأمم المتحدة القطري	الجهة التي ستتولى المهام	الحالة الراهنة	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٤	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٥	عملية النقل
						تقديم المساعدة لضحايا الألغام والأعتدة غير المنفجرة فيجري نقلها إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وإلى منظمة الصحة العالمية
	ب – توعية الأطفال والسكان في المناطق غير المتضررة بالنزاع المسلح بمخاطر الألغام	دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام	النقل جار	×		
	ج – تقديم المساعدة لضحايا الألغام والأعتدة غير المنفجرة من خلال برنامج الدعم والإدماج الاجتماعي والاقتصادي	دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومنظمة الصحة العالمية	النقل جار	×		
	د – تقديم الدعم للحكومة للامتثال للالتزامات التي تنص عليها اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد	دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام	النقل جار	×		
	هـ – دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام (٢٠١١) ونقل الأنشطة إلى المؤسسات الوطنية	دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام	النقل جار	×		
	و – دعم تنفيذ خطة تنمية القدرات الوطنية للسلطات الوطنية المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام لعام ٢٠١٢	دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام	النقل جار	×		
٢ – تحقيق الاستقرار						
٢-١ العدالة	أ – تدريب مسؤولي العدالة والإصلاحيات في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، وحفظ سجلات المحاكم، والإدارة في المناطق غير المتضررة بالنزاع المسلح	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	النقل جار	×		بدأ نقل هذه المهام. وسيؤدي البرنامج الإنمائي والمفوضية هذه المهام من خلال تعزيز أنشطتهما الجارية في المناطق غير المتضررة بالنزاع المسلح، عن طريق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتقوم البعثة والوكالات المعنية بتحديد المقاطعات الأولى التي سيجري فيها تسليم هذه المهمة. وستكتمل عملية التسليم بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤

أهداف البعثة	المهام التي ستنقل إلى فريق الأمم المتحدة القطري	الجهة التي ستتولى المهام	الحالة الراهنة	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٤	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٥	عملية النقل
	ب – المشاركة في البعثات المشتركة لتقييم العدالة مع الشركاء الوطنيين لتقييم مؤسسات العدالة الموجودة خارج عواصم المقاطعات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	النقل جار	×		تتعاون البعثة والبرنامج الإنمائي تعاونا وثيقا بشأن هذه المبادرة في الشرق بهدف نقلها إلى البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥
	ج – المسح القضائي ورصد تقييم المسؤوليات بين الجهات الفاعلة في القطاع	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	النقل جار	×		ستكون الخطوة التالية هي قيام البعثة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري بتحديد المقاطعات التي سيبدأ فيها تسليم هذه المهمة
	د – دعم تنظيم محاكم متنقلة في المناطق المتضررة بالنزاع	مفوضية حقوق الإنسان، ومفوضية شؤون اللاجئين، والبرنامج الإنمائي	اكتمال النقل			تدعم كلتا المفوضيتين تنظيم محاكم متنقلة بصفة مستمرة في المناطق المتضررة بالنزاع كجزء من مكافحة الإفلات من العقاب
	هـ – العدالة للأطفال: كفالة معاملة الأطفال المخالفين للقانون معاملة تتفق مع القوانين الكونغولوية المتعلقة بحماية الطفل (LPPE) وتحويلهم إلى السلطة القضائية	اليونيسيف	اكتمال النقل			انتقلت المهمة تماما إلى اليونيسيف. ويجري تنفيذ أنشطة في إطار نظام العدالة للأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن إصلاح قطاع العدالة
٢-٢ الإصلاحيات	أ – تقديم المشورة إلى الحكومة والقيام بأنشطة في الدعوة بشأن المعايير والتزامات الدولة بكفالة حقوق الأحداث أثناء وجودهم رهن الاحتجاز	اليونيسيف	اكتمال النقل			انتقلت المهمة تماما إلى اليونيسيف. ويجري تنفيذ أنشطة في إطار نظام العدالة للأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن إصلاح قطاع العدالة
	ب – إصلاح الهياكل الأساسية للسجون وبناؤها	مكتب خدمات المشاريع/البرنامج الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة	النقل جار	×		تعاون البرنامج الإنمائي تعاونا وثيقا مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب خدمات المشاريع في بناء سجون في بونياكيري وفيزي وغوما، وماسيسي، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتتبادل البعثة حاليا بياناتها عن السجون، بما في ذلك الاحتياجات من حيث الهياكل الأساسية، والصيانة والقدرات مع البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة
٢-٣ استخراج وتجارة الموارد الطبيعية	رصد مواقع التعدين في المناطق التي أعيد فيها بسط سلطة الدولة؛ وكفالة وجود إجراءات لتوخي العناية الواجبة لكفالة الشفافية الفعالة لسلسلة الإمدادات المعدنية، ودعم تشييد مراكز للتجارة المعدنية	البرنامج الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة	سيبدأ النقل		×	تعمل البعثة عن كثب مع البرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة لرصد الأمن وتنفيذ استراتيجيات التعقب في مواقع التعدين؛ ودعم تحقق أصحاب مصلحة متعددين تابعين لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من مواقع التعدين وإصدار الشهادات لها وإنشاء مراكز لتجارة المعادن

أهداف البعثة	المهام التي ستنقل إلى فريق الأمم المتحدة القطري	الجهة التي ستتولى المهام	الحالة الراهنة	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٤	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٥	عملية النقل
						سيعقد اجتماع بين المنظمة الدولية للهجرة والبعثة في أوائل عام ٢٠١٤ لوضع الصيغة النهائية لخطة التسليم لكفالة النقل التدريجي للمسؤوليات الذي ينبغي أن يكتمل بحلول تموز/يوليه ٢٠١٤. وستصدر المنظمة الدولية للهجرة تقارير شهرية عن الأنشطة
٣ – المؤسسات الديمقراطية/ الحكم الديمقراطي						
٣-١ المساعدة الانتخابية	أ – تنمية قدرات موظفي المعهد الوطني للإحصاء والتعداد في ما يتعلق بإعداد إجراءات ومواد لتعيين الموظفين، وللتنسيق والاتصالات مع الشركاء الوطنيين الدوليين	البرنامج الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	النقل جار	×		ستتوقف الشعبة الإنمائية في البعثة عن أداء وظائفها بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ وستحل محلها قدرة في مجال بذل المساعي الحميدة الانتخابية. ومنذ نيسان/أبريل ينخفض تدريجيا عدد موظفي البعثة الانتخابيين: ففي ٥ كانون الأول/ديسمبر كان عدد الوظائف المدرجة في الميزانية والتي بقيت مشغولة لا يتجاوز ٧١ من أصل ١٠٦ وظائف. وسينخفض عدد الموظفين إلى ١٣ بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤
	ب – تقديم الدعم التقني والمفاهيمي للمركز الوطني للمعالجة (CNT) لإدارة قواعد البيانات ذات الصلة؛ وإجراءات تكنولوجيا المعلومات، ووضع البرامج الحاسوبية؛ وتقديم الدعم للمعهد الوطني للإحصاء والتعداد في ما يتعلق باحتياجات ومعدات تكنولوجيا المعلومات بوجه عام	البرنامج الإنمائي	النقل جار	×		
	ج – بناء قدرات موظفي المعهد الوطني للإحصاء والتعداد في مجال العلاقات الخارجية والشؤون القانونية؛ وبناء قدرات موظفي ذلك المعهد ومسؤولي وزارة العدل والهيئة القضائية بشأن الإجراءات المتعلقة بالنزاعات الانتخابية	البرنامج الإنمائي	النقل جار	×		ستنقل المهام الانتخابية الفنية تدريجيا إلى المعهد وإلى مشروع جديد للبرنامج الإنمائي فور إنشائه. وتشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في صياغة مشروع البرنامج الإنمائي الجديد
	د – تقديم الدعم للمعهد في إعداد إجراءات وأدلة للتوعية المدنية ولتوعية الناخبين وتنسيق التدريب ذي الصلة	البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، واليونسكو	النقل جار	×		تشمل الخطوات المقبلة وضع الصيغة النهائية لاقتراح المشروع المشترك بين البرنامج الإنمائي والمعهد المقرر تقديمه من المعهد إلى الشركاء في كانون الثاني/يناير

أهداف البعثة	المهام التي ستنقل إلى فريق الأمم المتحدة القطري	الجهة التي ستتولى المهام	الحالة الراهنة	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٤	الإطار الزمني لتسليم المهام ٢٠١٥	عملية النقل
	و - تقديم الدعم التشغيلي للمعهد في وضع استراتيجيات وتنفيذ خطط لوجستية	البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، واليونسكو	النقل جار	×		
٢-٣ توطيد السلام والديمقراطية	أ - تعزيز سلطة الدولة من خلال بناء قدرات السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات	البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، ومفوضية شؤون اللاجئين، وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة	النقل جار	×		ستشارك الوكالات المشاركة، تحت قيادة البرنامج الإنمائي، في بناء القدرات استكمالا لوجود هوائيات للبعثة في عواصم المقاطعات
	ب - بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بشأن التحاور، وتمكين المرأة، والحكم	البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية شؤون اللاجئين	النقل جار	×		بدأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مناقشات بشأن عملية النقل والخطوة المقبلة المباشرة هي وضع خطة مفصلة للتسليم على مستوى المقاطعات. ويقوم البرنامج الإنمائي واليونيسيف بزيادة تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشباب بشأن التحاور، وتمكين المرأة، والحكم. وتقوم الوكالات الأخرى بأنشطة جارية في إطار مجالات ولايتها

ملاحظة: يرد ترتيب المهام تحت مجالات تركيز مشروع مفهوم البعثة الجديد وهي: حماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار، والحكم.